

رقم الصادر: ٨٨٩  
تاريخه: ٢٠٢٥-٠٧-٢٣ | ١٤٤٧-٠١-٢٨  
المرفقات: ٢٩ لفة  
٦٩٣٠٠٠٠٠٤٤:٤١ . ٢٠٢٥-٠٧-٢٣

الموضوع: بشأن اتفاقية إطارية لتوريد المركبات بنظام الإيجار قصير المدى.

## تعميم للجهات الحكومية كافة والجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤٩) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ القاضي في البند (أولاً) بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وفي البند (عاشراً) بأن تكون الجهة المختصة بالشراء الموحد الواردة في النظام هي هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإلى الفقرة (٢) من المادة (الرابعة عشرة) من النظام سالف الذكر المتضمنة اختصاص الجهة المختصة بالشراء الموحد بإعداد قوائم بالأعمال والمشتريات المبرم في شأنها اتفاقيات إطارية، وتمكين الجهات الحكومية من الاطلاع عليها وعلى ما تضمنته الاتفاقيات الإطارية من بنود من خلال البوابة، وإلى الفقرة (١) من المادة (الخامسة عشرة) من النظام ذاته التي نصت على أنه "لا يجوز للجهة الحكومية تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال الواردة في القوائم التي تعدها الجهة المختصة بالشراء الموحد إلا من خلال الاتفاقية الإطارية التي أبرمتها الجهة المختصة بالشراء الموحد"، والفقرة (٢) - من المادة المذكورة آنفاً - التي نصت على أنه "استثناءً من حكم الفقرة (١) من هذه المادة، للجهة الحكومية - بعد موافقة الجهة المختصة بالشراء الموحد - تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات الواردة في القوائم وفقاً لأحكام النظام".

أود الإفادة أن هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية أبرمت اتفاقية إطارية لتوريد المركبات بنظام الإيجار قصير المدى. وستمكن هذه الاتفاقية الإطارية جميع الجهات الحكومية من طلب المركبات بنظام الإيجار قصير المدى، حيث تكون مدة الإيجار من يوم واحد إلى عامين - حداً أقصى -؛ على أن يتم الالتزام بما ورد في تعميم معالي وزير المالية رقم (٦٧٥٩) وتاريخ ١٤٤٥/٢/٢١هـ بشأن اتفاقية شراء مركبات كهربائية من شركة (لوسيد).

وستكون الاتفاقية الإطارية لتوريد المركبات بنظام الإيجار قصير المدى على سوق اعتماد الإلكتروني بالبند المخصص للاتفاقية الإطارية رقم (٣٣٩٠٠١١٧) ابتداءً من تاريخ ١٤٤٧/٧/٢٦هـ. وللجهة الحكومية تخصيص المبالغ اللازمة ضمن مشروع إعداد الميزانية أو طلب نقل المبالغ اللازمة من البنود المخصصة إلى بند الاتفاقية الإطارية في السوق الإلكتروني، وفقاً لما تضمنته تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية. ويمكن التواصل مع وكالة الميزانية العامة بوزارة المالية فيما يخص استحداث البند الموحد، وتجدون في (المرفق) الدليل الإرشادي للاتفاقية الإطارية.

